

مبادئ أولية في الاقتصاد



د. حازم البيلوي

نشرت مقالاً منذ عدة أسابيع عن «الخبير الاقتصادي»، ولا أريد أن أقع في المحذور، وأحدث مظهراً بديلاً، القول الفصل في الاقتصاد. فالإقتصاد يتناول جوانب متعددة من الحياة، يتعلق بعضها بالحاضر والبعض الآخر بالمستقبل، ويؤثر في مختلف أوساط الناس بأشكال مختلفة، وفقاً لطرف كل منهم، وأود أن أذكر في هذا المقال بعض المبادئ

والمفاهيم المستقرة في هذا البلد.

1- لا توجد هدايا مجانية في الاقتصاد: الدرس الأول في الاقتصاد هو أنه على حين أن الحاجات البشرية غير محدودة، فإن الموارد المتاحة لإشباعها محدودة. ويتربط على هذه الحقيقة أمران مرتبطان ببعضهما، الأول هو أنه لا يمكن إشباع كل الحاجات بل لابد من اختيار البعض وتأجيل البعض الآخر للمستقبل، والأمر الثاني - وهو نتيجة لما تقدم - هو أن القرار بإشباع بعض الحاجات يعني في الوقت نفسه التضحية بحاجات أخرى وتأجيل إشباعها إلى فترة مقبلة لطلب شيء، في الاقتصاد، تكلفة، وهكذا لا توجد هدايا مجانية في الاقتصاد. ومع ذلك، فهناك حالات نجد فيها أفراداً أو حتى دولاً تحقق بعض المنافع دون تضحية بعمل أو رأسمال أو فكر، وهو ما يطلق عليه مصطلح «مصدر قلق للاقتصاديين»، لأن صاحبه يحقق منافع دون تكلفة من عمل أو اختراع أو تقديم رأسمال، وإنما فقط اعتماداً على المصادفة أو الظروف المناسبة، وهو ما يطلق عليه اصطلاح الاقتصاد الريعي.

2- التخصص والتبادل: إذا كان لابد من العمل والجهد والمغامرة لاستمرار الحياة، فقد اكتشف معظم المجتمعات منذ وقت مبكر، أهمية التخصص وتقسيم العمل لزيادة الكفاءة الإنتاجية، فالأفراد، وكذا المجتمعات يختلفون في القدرات والإمكانات المتاحة، مما أدى إلى ضرورة التخصص وتقسيم العمل بما يتفق مع الموهبة والخبرة وظروف المكان والزمان. وهكذا تخصص المهن والأفراد فيما تتمتع فيه من مزايا نسبية. فقد تتميز دولة على أخرى أو حتى على جميع الدول الأخرى بمزايا إنتاجية في كل شيء، ومع ذلك فإنها تجد نفسها تحقق مزايا أكبر بالتخصص فيما تتمتع به من مزايا نسبية، وأن تحصل على باقي السلع والخدمات من دول أخرى، وما يصلح للدولة يصلح للأفراد أيضاً. فقد تجيد الزوجة أعمال المطبخ، ولكنها أيضاً طبيبة متميزة في الطب، فهنا من مصلحتها - ومصلحة المجتمع - أن تخصص في الطب وتعتمد على طباط لقيام بأعمال إعداد الطعام. ولذلك فإن التجارة الدولية تصلح لجميع الدول والانغلاق على النفس يضر الجميع. ومع وجود التخصص وتقسيم العمل تقوم الحاجة إلى التجارة والتبادل. وقد بدأت أشكال التبادل في البداية على نحو بدائي يقوم على المقايضة، ولم يلبث أن تطلب الأمر ظهور النقود والأدوات المالية لتيسير التبادل وزيادة حجمه.

3- الاقتصاد النقدي والمالي: المقايضة هي الصورة البدائية للتبادل، حيث يبادل الفرد آخر بما لديه من فائض من سلعة مقابل الحصول على سلعة أخرى من الطرف الآخر. ومشكلة المقايضة كوسيلة بدائية للتبادل هي أنها تقتضي أن تتوافر الرغبات عند المتعاملين، فما يزيد من حاجتك من سلعة تملكها، يحتاجها الطرف الآخر، وأن تكون لديه بالمقابل سلعة أنت تحتاج إليها. وهذا التوافق في الرغبات قل أن يتحقق في غير المجتمعات البدائية، حيث تقوم الجماعة بعرض ما يفيض من إنتاجها الزراعي مثلاً، مقابل ما تحصل عليه من جماعة أخرى تعيش بالقرب من البحار فنقدم لها الأسماك مثلاً. ومن هنا جاء اكتشاف النقود كقوة في التاريخ الاقتصادي البشري. فهناك بعض السلع التي تمتعت بنوع من القبول العام في التبادل مثل المشايخ أو بعض أنواع القواقع أو بعض المعادن، والتي أصبحت تقل في التبادل، أي أصبح لها مفهوم النقود. فانت تقبل التنازع عن سلعتك مقابل هذه النقود السلعية ليس

فقط لأنك تحتاج إليها، وإنما لأنك قادر على تقديمها لمشتري آخر والحصول منه على السلعة التي تريد استهلاكها. وهكذا لم تعد النقود مجرد وسيط للتبادل بين السلع، وإنما أصبحت مقياساً للقيم، فانت تقدر قيمة سلعتك بكذا عدد من المشايخ أو كذا وزن من المعادن. وأخيراً أصبحت انفراداً مخزناً للقيم، فقد تتنازل عن سلعتك اليوم مقابل هذه النقود، ليس لاستخدامها في الفترة نفسها للحصول على سلع أخرى، بل لاستخدامها في المستقبل القريب أو البعيد، وهذا ما أطلق عليه دور النقود «مخزن للقيم»، ومن هنا أصبحت النقود هي همزة الوصل بين الحاضر والمستقبل.

وأخطر ما تمثله النقود من تطور ليس فقط في أنها تسهل المبادلات وتقيس القيم، بل إنها تعبر عن قدرة الإنسان على زيادة قدراته، عن طريق استخدام الرموز. فكما نجح الإنسان في اختراع اللغة، التي لا تعدو أن تكون مجموعة من الرموز في شكل أصوات متفكك عليها، ولكنها ساعدت على التفاهم بين المجتمعات وتحقيق التقدم، وكذا الأمر مع الكتابة، التي لا تعدو أن تكون مجرد رموز صوتية. والنقود هي أيضاً نوع من الرموز للقيم وعلاقتها بالحاضر والمستقبل.

ومع ظهور النقود - كحق على السلع المتاحة للبيع في الحاضر والمستقبل - ظهرت الأوراق المالية الأخرى مثل الأسهم والسندات وغيرها من الرموز المالية والتي تسهل تداول الأصول في الحاضر والمستقبل، والسند هو حق للدائن في استيفاء النقود في وقت لاحق، والسهم هو حق في ملكية الشركة وقابل للتداول، وهكذا. ويمكن تبادل هذه الحقوق بين الأفراد في البورصات. وهكذا زادت المبادلات، وتوافرت مزايا للاقتصاد والاستثمار، على ما سنشير إليه. ولكن هذا لم يمنع أيضاً من ظهور المبالغات وأحياناً المغالرات بل والغش، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأزمات المالية عندما تفقد الرقابة والضوابط اللازمة لمنع الانحراف.

4- الاقتصاد والزمن: الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتعامل مع الزمن لتغيير المستقبل عن الحاضر. حقاً، تعيش الكائنات الأخرى من خلال الزمن أيضاً، ويتغير شكلها من مولود إلى كهل، ولكن ذلك يتم من خلال دورة بيولوجية تكاد تكون ثابتة بلا تغيير، تنتقل من جيل إلى آخر، وبالتالي بلا حضارة أو تاريخ. بل هناك بعض الكائنات التي تحضر للمستقبل بتخزين الغذاء لفترات الجفاف أو البرد الشديد. ولكن ذلك يتم بشكل تلقائي ميكانيكي، وكأنه خصائص بيولوجية أكثر منه تغييراً تاريخياً وحضارياً. وهذا الانحياز هو في حقيقته استهلاك مؤجل. أما الإنسان، فإنه وحده يعد لمستقبل مختلف، وهو يتعلم من تجربته الماضية ويطور فيها. فالإنسان هو الكائن الوحيد الذي يتعلم من تجربته السابقة، وما يدخره للمستقبل لا يعد للاستهلاك المستقبلي بل للاستثمار بتشكيل أدوات وآلات جديدة تزيد من كفاءته الإنتاجية. ومن هنا بدأ عصر تصنيع الأدوات ثم الآلات، لكي يصبح الإنسان باستخدامها أكثر قدرة على الإنتاج في المستقبل. فالاستثمار ليس مجرد تأجيل للاستهلاك، بقدر ما هو بناء جديد وتصنيع لزيادة قدراته الإنتاجية (الاستثمار). وقد نجح الإنسان، ربما وحده، باعتباره الكائن الصانع. فالإنسان وحده - دور الكائنات - ذو حضارة وتقدم، لأنه يدخر ليس للاستهلاك عداً، وإنما لتصنيع أدوات وآلات تزيد من قدرته الإنتاجية. وإذا كان الزمن هو الذي يربط الانحياز بالاستثمار، فإن تسهيل العلاقة بين الأمرين يتطلب وجود أدوات تساعد على توفير المدخرات اللازمة للاستثمار، ووضعهما في يد من يستطيع استثمارهما، فليس من الضروري أن يكون الشخص القادر على الانحياز هو نفسه المؤهل للقيام بالاستثمار وتصنيع الأدوات والآلات اللازمة لذلك.

ومن هنا ضرورة توفير وسيلة لنقل المدخرات من المخبرين لوضعها تحت تصرف المستثمرين القادرين على تصنيع الأدوات والآلات والمباني والأجهزة اللازمة للإنتاج الجديد، مع توفير عائد مناسب لمصاحب هذه المدخرات. وهذا هو ما تقوم به النقود والأدوات المالية من أسهم وسندات وأدوات مالية متعددة

تتفق مع احتياجات المخبرين ومع متطلبات المستثمرين. وهكذا، جاءت الأسواق النقدية والمالية كوسيط ضروري ومناسب للتلاقى بين المخبرين والمستثمرين. ومع زيادة الانحياز والاستثمار تقدم الدول وتزيد قدراتها الإنتاجية.

5- الحجم الأمثل: في الحساب والرياضيات هناك ما هو أكبر وما هو أصغر، ولا حدود لأي منها، فانت تستطيع أن تزيد الأرقام إلى ما لا نهاية، كما أن تجعلها تتضائل حتى تصبح سلبية بشكل متزايد وبلا نهاية أيضاً. أما الاقتصاد، فإنه يعرف «الحجم الأمثل». فإذا كانت «المنفعة» و «التكلفة» هما أهم مظهر الحساب الاقتصادي، فإننا نلاحظ أن منفعة السلعة قد تزيد مع زيادة توافرها، ولكن إلى حين، فبعد حد معين تبدأ المنفعة في التناقص. وبالمثل، فإذا كانت الإنتاجية تزيد مع التوسع وزيادة الخبرة، ولكن هناك أيضاً حدود. فالتكلفة تتزايد بعد حد معين. ومعنى ذلك أن هناك «حجماً أمثلاً» لكل شيء. وهذا الحجم الأمثل ليس صيغة مطلقة، فهو يتوقف على تغير أذواق المستهلكين وعلى التقدم التكنولوجي المتسارع.

6- السلع الخاصة والسلع العامة: «السلعة» هي كل ما يشبع الحاجة، سواء في شكل سلعة مادية أو خدمة غير مادية. ولكن هذه السلع والخدمات تختلف، فبعضها إذا توافر لأحد، فإنه ينتفع بها وحده دون الآخرين، وهذه هي «السلع الخاصة» التي تخضع لبدأ الاقتصاد، بمعنى أن منفعتها تعود على صاحبها. ولكن هناك «سلعاً» لا تتحقق منفعتها إلا إذا أفاد منها الجميع، وهي ما يطلق عليها «السلع العامة». فرفيف العيش هو سلعة خاصة، لأنك إذا تناولته بالطعام فقد يشبعك أنت، ولكن لا يشبع الآخرين. وعلى العكس فإن خدمة الأمن إذا لم تتحقق للجميع، فإن الشعور بالأمن يختل. ولذلك فإن الأمن سلعة عامة، ينبغي أن تؤدي إلى الجميع، وماذا عن «التعليم» مثلاً، هو سلعة خاصة أم «سلعة عامة»؟ الحقيقة أن التعليم هو في نفس الوقت «سلعة خاصة» لأن الاستفادة الرئيس منه هو التعلم نفسه، ولكنه أيضاً «سلعة عامة» لأن مجتمعاً متعلماً أكثر كفاءة وقدرة من مجتمع غير متعلم. وغالباً ما تتضمن معظم السلع، خليطاً بدرجات متفاوتة من السلعة الخاصة التي يفيد منها المستهلك المباشر، ولكن أيضاً يفيد منها المجتمع بدرجات مختلفة بشكل غير مباشر (سلع عامة).

7- المنافسة والتعاون: هناك من يعتقد أن اقتصاد السوق يقوم على المنافسة فقط. والصحيح هو أن المنافسة ضرورية لاقتصاد السوق. ولكن المنافسة، إذا نجحت في مجال «السلع الخاصة»، فإنها تفشل قطعاً في مجال «السلع العامة»، بل وحتى السوق، فإن المنافسة وحدها لا تكفي، ويتطلب الأمر وضع القيود والضوابط لحماية سلامة المستهلك وصحته. إلخ. كذلك، فإنه إذا كان الاقتصاد عنصراً مهماً في الحياة الاجتماعية، فهناك عناصر أخرى لا تقل أهمية. فالكفاءة في الإنتاج مطلوبة ومفيدة، ولكن العدالة وحسن توزيع الموارد أمر لا يقل أهمية. وبالمثل، فإذا كان الاقتصاد مهماً وضرورياً لاستمرار الحياة وتقدمها، فلا ننسى أن الشرط الأول لبقاء الحياة هو استقرار الأمن. فدون أمن لا اقتصاد ولا سياسة. هذه بعض الاعتبارات التي يجب مراعاتها في القرار الاقتصادي، فهناك جوانب متعددة لقر، بعضها اقتصادي، وأخر أممي، وثالث متعلق بالعدالة والإنصاف. وهكذا، كذلك وهناك دائماً مقايضة بين الحاضر والمستقبل. وما قد يكون مفيداً في المدى القصيرة قد يصبح عبئاً في المدى الطويلة. وطالما يتعامل الاقتصاد مع الزمن، فإن احتمالات المستقبل قد تكون مفاجئة وغير متوقعة. وفي جميع الأحوال، فإن أي قرار اقتصادي - أيا كان شكله، سوف تكون له آثار إيجابية لفئة أكثر مما هو مفيد لفئة أو فئات أخرى، بل ربما يكون ضاراً بها. فالقرار الاقتصادي يتطلب حكمة كبيرة ومراعاة للعديد من الاعتبارات المتعارضة في المدى القصيرة والمدى الطويلة. ومع ذلك، لابد من اتخاذ القرار وتحمل تبعاته، فليس هناك أسوأ من الجمود والحيرة وعدم اتخاذ القرار.

والله أعلم....